

تقييم وتطوير نظرية النفوذ لتنبئ

د . عواد محمد الطفيري

د . عبدالله خالد العويهان

د . راشد شبيب العجمي

جامعة الكويت

كلية العلوم الادارية

ملخص البحث

إستهدفت هذه الدراسة تقييم وتطوير نظرية النفوذ لتنبئ ، حيث أن هذه النظرية تعتبر من النظريات الرائدة في حقل الادارة لما تحتويه من مفاهيم مفيدة لمتخذى القرار والمشيرفين على كافة المستويات ، حيث ترى بأن كمية النفوذ غير محدودة ، كما تم مراجعة الدراسات التي دارت حول هذه النظرية وتقديم المقترنات الإضافية التي رأينا أهميتها ، كما بينت الدراسة العوامل التي تؤثر في عملية زيادة نفوذ العاملين في منظمات الأعمال ، وكانت المحصلة النهائية للدراسة نموذج مطور لنظرية النفوذ يبين أتجاهاته والعوامل المؤثرة في القرارات المتعلقة به .

وعلاقات الأفراد (رؤساء ، ومرؤوسين) والذي بدوره ينعكس على نتائج منظمات الأعمال بشكل عام.

هناك مدريتين فكريتين عن النفوذ في المنظمات ، وهاتان المدرستان، احدهما ترى بأن كمية النفوذ في المنظمات ثابتة ، أي أن زيادة النفوذ لفرد يصحبها بالضرورة نقصان النفوذ لفرد آخر . بينما ، ترى المدرسة الثانية بأن كمية النفوذ متغيرة بمعنى زيادة النفوذ لشخص لا يصاحبها بالضرورة نقصان النفوذ لشخص آخر . وكل المبدآن يمكن تطبيقه أيضا على مجموعة من الأفراد ، لأن النفوذ قد يكون بحياة مجموعة أو فرد.

وفي هذا البحث ، سنقوم بالطرق إلى النفوذ في المنظمات على أساس أنه متغير أي أنه قابل للزيادة لفرد أو مجموعة دون أن ينقص نفوذ فرد أو مجموعة أخرى . ومن النظريات البارزة في مجال دراسات النفوذ والتأثير في المنظمات تلك التي قام بها المفكر الإداري تاننباوم (Tannenbaum, 1968).

وفي هذا المقال ، سنقوم بتحليل نظرية النفوذ لـ تانباوم . بعد ذلك سيتم تطوير هذه النظرية وربطها مع سبع من النظريات الكلاسيكية في الإدارة هي: (إعادة تصميم الوظائف: Job Redesign) ، (الوظيفة: Job) ، (الفرد: Individual) ، (الإدارة: Management) ، (المنظمة: Organization)، (البيئة: Environment) ، (الثقافة: National Culture).

وتهدف الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر في النفوذ الإداري وبناء نموذج جديد يمكن الاستفادة منه في ترشيد القرارات وتطوير تفاعل الأفراد في المنظمات.

لقد تفاوت آراء الباحثين في تعريف النفوذ حيث أن له عدة معانٍ هل هو (Authority) أي سلطة ، أو (Power) قوة ، أو (Influence) تأثير ، أو سيطرة (Control) ولكن يمكننا القول بأن كلمة النفوذ قد تكون متقاربة مع كلمة (Power) لأن القوة يكون مكونها الرئيس هو النفوذ.

هذا وقد أشار بيرست (Bierstedt, 1950) إلى أن القوة هي إجراء تطبيقي توفر لمن يحوزها القدرة على تطبيق نفوذه على الآخرين. كما ذكر دال (Dahl, 1957) بأن القوة تعني المقدرة على تغيير سلوك شخص آخر ، بينما يرى فرنش (French, 1956) أن القوة هي محصلة نفوذ متعاكس الأتجاه ومتبادل بين طرفين يكون الطرف الأكثر نفوذا هو الأكثر قوة على الآخر. ومن جانب آخر ، عرف ففر (Pfeffer, 1992) القوة بأنها القدرة على التأثير في السلوك ، تغيير الحدث ، التغلب على مقاومة الآخرين ، وجعل الآخرين يقومون بأعمال قد لا يرغبو بعملها طواعية.

كما تبني هرشي وبلانكارد (Hersey& Blanchard, 1993) مفهوم روجرز (Rogers, 1973) بأن القوة هي مستودع للتأثير قد يستخدم أو لا يستخدم من قبل حائزه. كذلك يرى يكل (Yukl, 1994) بأن القوة عبارة عن تأثير متوقع لشخص على اتجاهات وسلوك فرد أو مجموعة من الأفراد.

هذا وكان تعريف تانبم (Tannenbaum, 1962) متسقا مع طروحات المفكرين السابقين بأن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين ، كما اعتبر تانبم ورزغوني (Tannenbaum & Rozgini, 1986) بأن السلطة (Authority) هي نوع من أنواع القوة النابعة من المركز الرسمي الموجود في التنظيم وهذا أيضاً متسقاً مع تعاريفات السلطة التي أشار إليها كبار مفكري الإدارة مثل كاتز وكان (Katz & Khan, 1978) ، وفرنش وريفن (French & Raven, 1959) والذين اعتبروا السلطة تمثل القوة الشرعية لحائزها .(Legitimate Power)

لذلك ، يمكننا الاستنتاج بأن تانبم يتبنا المدرسة الحديثة للنفوذ والتي تتميز بخصائص

تختلف عن المدرسة القديمة (أنظر جدول رقم ١)

المدرسة الحديثة	المدرسة القديمة
<u>النفوذ</u>	<u>النفوذ:</u>
١. كمية متغيرة	١. كمية ثابتة
٢. ناتج من العلاقات الإنسانية	٢. ناتج من الهيكل التنظيمي والسلطة
٣. يؤدي عن طريق التفاصيل المشتركة	٣. أحادي الاتجاه
٤. عمودي ، أفقي ، وجاني الاتجاه	٤. عمودي الاتجاه

المصدر : (McMahon & Ivancevich, 1976: 67)

اسهامات تانبم :

لعل الإسهام الرئيس لتانبم هو ظهور نظرية النفوذ (Control Theory) حينما قدمت مبدأ أساسياً للباحثين الإداريين بأن كمية النفوذ متغيرة قد تزيد أو تنقص ولكن لا يترتب عليها تأثير طرف آخر، أي حينما يفوض الرئيس ببعض من صلاحياته لمروؤسيه لا يعني ذلك نقصان نفوذه أو سلطته أو قوته في المنظمة. ولكن بشكل عام كلما كان الفرق بين كمية النفوذ الفعلية والمطلوبة قليلاً كلما أرتفعت كفاءة المنظمات نظراً لعدالة توزيع السلطة فيها. حتى أن بعض الباحثين ، وعلى خطى تانبم ، أشاروا إلى أن زيادة دور ونفوذ المرؤوسين في المنظمة قد يوسع دور الرئيس نفسه (Hollander & Offerman, 1990) وفي الأجزاء التالية سنقوم باستعراض الدراسات التي تمت على النظرية ثم نقوم بتقييمها.

الدراسات التي تمت على نظرية تانبيم:

يوضح جدول (٢) أهم الدراسات التي أجريت وإبراز نتائجها ولعل من أبرز نتائج هذه الدراسات هو أن كمية النفوذ المتاحة للأفراد في المنظمات تتاسب إيجابياً مع فاعلية المنظمات وكفاءتها. حيث أن زيادة كمية النفوذ قد تؤدي إلى تلبية احتياجات الأفراد النفسية مما يشعرهم بدرجة أعلى من الرضا وبالتالي ينعكس ذلك على كفاءتهم في أعمالهم مما يعزز الانتجالية والكفاءة في تحقيق أهداف منظمات أعمالهم.

ولعل الكتب التالية تعتبر من أبرز المؤلفات التي تمت حول النظرية:

1. Tannenbaum (**Control in Organization**, 1968)
2. Tannenbaum, Rosner, Vianello, and Wieser (**Hierarchy in Organization**, 1974)
3. Tannenbaum & Rozgonyi (**Authority and Reward in Organizations: An International Research**, 1986)

النهاية	الدراسة
زيادة نفوذ الأعضاء في اتحاد العمل تؤدي إلى زيادة اهتمامهم بالأهداف العامة للاتحاد	(Tannenbaum, 1956)
النمط البيروقراطي يؤدي إلى تقليل نفوذ الأفراد ، الوظائف الروتينية تقلل كمية نفوذ الأفراد مقارنة بالوظائف المتنوعة	(Tannenbaum & Georgopoulos, 1957)
الفاعلية التنظيمية ترتبط إيجابياً بعلاقة توزيع النفوذ في المنظمة	(Tannenbaum, 1961)
زيادة نفوذ الأفراد تؤدي إلى رفع كفاءة المنظمة	(Smith & Tannenbaum, 1963)
كمية النفوذ الفعلية ترتبط إيجابياً بالفاعلية الكلية للمنظمة	(Bowers, 1964)
زيادة عدد اتجاهات الاتصال ورفع كمية النفوذ للرؤساء والمرؤوسين تؤدي إلى رفع فاعلية المنظمة وزيادة ولاء العاملين	(Smith&Brown, 1964)
اتفاق جماعات العمل والرؤساء له علاقة إيجابية بكمية النفوذ في المنظمة	(Smith&Ari, 1964)
زيادة كمية النفوذ للأفراد تؤدي إلى زيادة رضاهم الوظيفي	(Bachman et al.,1966; Bachman & Tannenbaum, 1966)
دافعية الأفراد وحماسهم يتاسب إيجابياً مع فاعلية المنظمة	(Kavic et al.,1971)
كمية النفوذ تتفاعل إيجابياً مع كفاءة المنظمة	(Farris&Butterfield, 1972)
لا توجد علاقة مباشرة ثابتة بين كمية النفوذ ورضا الموظف أو فاعلية المنظمة ولكن الاتفاق على القرارات يخلق رضا عن الإدارة ويتاسب إيجابياً مع فاعلية المنظمة	(McMahon&Ivancevich, 1976)
زيادة المشاركة في قرارات المنظمة تؤدي إلى زيادة كمية النفوذ	(Kavic&Tannenbaum, 1981)
زيادة المشاركة في قرارات المنظمة تؤدي إلى زيادة كمية النفوذ وفاعلية المنظمة	(Bartolke et al., 1982)
النفوذ في المنظمات التطوعية يختلف عنه في منظمات الأعمال ، البعض قد يرى بأن كمية النفوذ الفعلية أكبر مما يحتاجه فعلاً	(Brown ,1989)

يمكنا القول بأن هذه النظرية قد ساهمت بتطور الفكر الإداري وخصوصا في مجال السلوك التنظيمي لما لها من فوائد وخصائص يمكن لیجازها بما يلي:

- (١) النظرية تمتاز بالمنطقية واليسر ، حيث لا يوجد تعقيدات في منغيراتها وفرضياتها
- (٢) أتت بمفهوم أساسى هو إمكانية زيادة النفوذ دون أضرار على المنظمة أو الأفراد ، بل على العكس فقد تستفيد المنظمة ومتتبلاها من ذلك لما له من اثر على رضا الأفراد وبالتالي ارتفاع أدائهم مما يؤدي بالنتهاية إلى رفع كفاءة المنظمة
- (٣) لقد قام تأنيب بتوضيح العلاقات في نظريته وأجرى عليها أبحاث متعددة في منظمات وبلدان مختلفة ، ساهمت تلك الأبحاث في تأصيل وثبات مفاهيم النظرية
- (٤) قام آخرون غير تأنيب بإختبار النظرية في عدة بلدان ومنظمات ساعدت في إثراء النظرية وأبرزت إهتمام الباحثين بها
- (٥) كانت خلاصة البحوث منصبه لصالح النظرية وتؤيد ما ورد بها من مفاهيم.

إلى جانب ما نقدم من إيجابيات للنظرية ، إلا أننا نرى الملاحظات التالية جديرة بالإشارة إليها بهدف أن يكون التقييم موضوعيا:

- (١) لقد أستخدم تأنيب وزملائه ، في أغلب دراساتهم، ثلاثة مستويات إدارية للوصول إلى توزيع النفوذ في المنظمات ورسم منحناه وبطبيعة الحال لو كانت المستويات الإدارية أكثر لكان تمثيل توزيع النفوذ أكثر موضوعية
- (٢) تشير النظرية إلى أن زيادة النفوذ ستزيد فاعلية المنظمات ، لكن النظرية لم توضح المدى أو الحد الذي باستطاعة المنظمات أن تبلغه في زيادة النفوذ، حيث أن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي الكمية المثلثة للنفوذ التي تبلغ بها المنظمة أقصى فاعليتها وكفاءتها.

النموذج المقترن لتطوير نظرية تانبم:

بعد التطرق إلى نظرية تانبم وتحليلها ، ستقوم الدراسة الحالية ببناء نموذج مطور على مرتكز المبدأ الأساسي للنظرية وهو بأن كمية النفوذ في المنظمات ليس ثابتة بل هي متغيرة يمكن زيادتها لفرد أو مجموعة دون نقصان النفوذ لفرد أو مجموعة أخرى.

ووفقاً لنظرية تانبم ، فإن هناك كيتان من النفوذ : كمية النفوذ الفعلي الذي يحس الفرد أو المجموعة بأنها تمتلكه (Perceived Amount of Control) والأخرى كمية النفوذ الأمثل أو الذي يشعر الفرد أو المجموعة بأنها تحتاجه (Optimal Amount of Control).

لعل المشكلة الرئيسية التي تواجهها المنظمة هي عندما تكون كمية النفوذ الفعلى أقل من كمية النفوذ الأمثل الذي يشعر الموظف بأنه يحتاجه. وتناقم تلك المشكلة عندما يكون لدى الفرد أو المجموعة حاجة مرتقبة للنفوذ (High Need for Power) لم تشبعها المنظمة وتلك المشكلة بدورها تقلل حافزية الفرد مما ينعكس على أدائه وبالتالي يولد آثار سلبية على كفاءة المنظمة بفرض انخفاض رضا الموظف نتيجة عدم إشباع تلك الحاجة. إذن، الخطوة الأساس في هذا النموذج المقترن هو فرضية نقص كمية النفوذ لدى الموظف وإحساسه بذلك النقص وهذا بدوره يوجه الإدارة إلى اختيار إجراء من بين ثلاثة إجراءات:

- (١) زيادة مشاركة الفرد أو المجموعة في إتخاذ القرارات
- (٢) تقويض الفرد أو المجموعة
- (٣) زيادة المشاركة والتقويض معاً لفرد أو المجموعة.

وكما أشار فروم ويتون (Vroom&Yetton, 1973) إلى أن القادة يزيدون نفوذ مرؤوسיהם إما خلال المشاركة أو التقويض عندما يعتقد هؤلاء الرؤساء بأن مرؤوسיהם يمتلكون معلومات أكثر منهم وبالتالي قد يتخدون قرارات أفضل أو ذات جودة أعلى، إن زيادة نفوذ الموظفين تولد زيادة في التزامهم وتجعلهم أكثر حماساً لأهداف منظماتهم. هذا وزو بت دراسة

لينا (Leana, 1987) الباحثين بتوضيح نظري ومقارنة عملية للمشاركة والتقويض ووجدت تلك الدراسة بأن الرؤساء يفوضون السلطة إلى المسؤولين الأكبر سنا ، والأكثر خبرة في الوظيفة ، والمسؤولين الذكور ، بينما المشاركة تكون أكثر استخداما مع المسؤولين الأصغر سنا ، والذين لديهم خبرة أقل ، والإبنا. كذلك وجد (Leana, 1987) بأن أهمية القرار كانت متبايناً مهماً عن اتجاه الرئيس نحو استخدام المشاركة أو التقويض ، فعندما تكون الوظيفة أقل أهمية فإن الرئيس يميل إلى التقويض بدلاً من جعل المسؤول يشارك في إتخاذ القرار. أيضاً وجدت الدراسة بأنه كلما زادت كافية عمل الرئيس (Work Load) فإنه يميل إلى تقويض جزء من صلاحياته إلى مسؤوليه. وبناء على ما تقدم، يمكن الاستنتاج بأن العوامل التالية لها تأثير على قرار الرئيس بالتفويض أو المشاركة :

- () عمر الموظف
- () أقدمية الموظف
- () جنس الموظف
- () أهمية الوظيفة
- () كافية عمل الرئيس

كذلك، يمكن القول بأن الإختيار بين بديلين: تقويض المسؤول ، أو زيادة مشاركته في القرار بالضرورة ستقودان إلى مفهومين تنظيميين نادى بهما هاكمان و أولدهام (Hackman & Oldham, 1976) وهذان المفهومان هما: تكبير الوظيفة (Job Enlargement) وإثراء الوظيفة (Job Enrichment).

وبديهياً ، فإن التقويض يؤدي إلى تكبير الوظيفة بينما المشاركة تؤدي إلى إثراء الوظيفة. وفي رأينا فإن عملية زيادة تفوز المسؤول ، والتي بدورها تؤدي إما إلى التقويض أو المشاركة أو بمعنى آخر إلى تكبير الوظيفة أو إثراءها ، تتأثر بستة عوامل هي:

- (١) خصائص وظيفة المسؤول
- (٢) الخصائص الشخصية للمسؤول
- (٣) الخصائص الشخصية للرئيس
- (٤) طبيعة نشاط المنظمة

وستبدأ فيما يلي بتبيان أسس اختيار هذه العوامل وأثرها على عملية التنفيذ وتوزيعه في منظمات الأعمال.

لقد كان المعيار الأساس لإختيار النظريات والدراسات الواردة في هذه الدراسة هو أصلية الأفكار الواردة فيها وإن هذه النظريات هي من النظريات الإدارية التي لاقت رواجاً وقبولاً فكريًا وعملياً من قبل باحثي الإدارة والمديرين.

وهي نظريات كلاسيكية أصيلة ، أجريت عليها مئات البحوث والدراسات في مختلف بلدان العالم ، وبما أنه من المتعدد مراجعة كافة الدراسات اللاحقة لهذه النظريات نظراً لكتافة عددها ، فإن هذه الدراسة تكتفي بالنظريات والدراسات الكلاسيكية الواردة فيها. حيث أن هذه الدراسات الأصيلة تشكل الأساس لربط النموذج المقترن لتطوير نظرية التنفيذ لبيانها.

أولاً : خصائص وظيفة المرؤوس:

يرى عبدالحليم (Abdel-Halim, 1983a) بان طبيعة عمل الفرد والتي قد تكون متكررة (Repetitive) أو غير متكررة (Non-Repetitive) لها أثر على عملية مشاركة الفرد في عملية إتخاذ القرارات. فعملية المشاركة قد لا تكون أداة فعالة إذا كانت الوظيفة متكررة خصوصاً إذا كان المرؤوس لديه حاجة عالية للإستقلالية في العمل ، لأنه بإعتقاد عبدالحليم فإن الموظفين يرون طلب الرئيس لمشورتهم أو مشاركتهم بشكل تدخل قد يحد من حرية عملهم. كذلك يشير عبدالحليم بأن المرؤوسين ذوي الحاجة المنخفضة للإستقلالية قد يرون بأن المشاركة في إتخاذ القرارات قد تشبع بعض الحاجات الاجتماعية والدعم من الآخرين حتى لو كانت الوظيفة بطبعتها متكررة. والخلاصة هي أن دراسة (Abdel-Halim, 1983a) ترى المشاركة في إتخاذ القرارات تكون فاعلة عندما تكون طبيعة عمل المرؤوس غير متكررة.

تشير نظرية الإنجاز (Achievement Motivation Theory) ، والتي أرسى دعائهما المفكر ماكيلاند (McClelland, 1975) ، إلى أن الأفراد الذي لديهم حاجة مرتقبة للإنجاز يكونون أكثر قابلية لحيازة النفوذ مقارنة لأولئك الأفراد ذوي الحاجة المنخفضة للإنجاز. لذلك ، قد لا يكون من المناسب للرئيس أن يفوض أو يمنح نفوذاً أكثر للمرؤوس ذي الحاجة المنخفضة للإنجاز لأن المرؤوس قد لا يكون متقبلاً لذلك بسبب عدم رغبته لتحمل المسؤولية. كذلك من الدراسات في هذا المجال تلك التي قام بها عبدالحليم (Abdel-Halim, 1983b) والتي وجدت بأن المشاركة في عملية اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا تتأثر إيجابياً بالحساس شاغلي تلك المستويات بعدالة توزيع النفوذ بينهم وبين شاغلي المستويات الإدارية العليا. كذلك وجد عبدالحليم بأن عملية المشاركة في إتخاذ القرار تتأثر بالمستوى التعليمي للمرؤوس. حيث أن الأفراد ذوي المستويات التعليمية الأعلى لديهم قابلية أكثر للمشاركة في عملية إتخاذ القرارات.

ثالثاً: الخصائص الشخصية للرئيس:

إن شخصية الرئيس وأسلوبه في القيادة يؤثران على نمط النفوذ وتوزيع السلطة في المنظمة ففي دراسة رائدة عن نمط القيادة قام بها ماكريغر (McGregor, 1960) وجد بأن هناك نوعان مختلفان من القادة: الأول نوع (X) والنوع الثاني (Y).

وبناءً على نظرية ماكريغر فإن القائد ذو النمط (X) يكون متشككاً بمروعسيه معتقداً بأنهم لا يحبون العمل وإنه من الواجب توجيههم دوماً. لذلك ، فإن هذا النوع من الرؤساء لا يميلون إلى زيادة نفوذ مرؤوسيهم سواء بالقويض أو بالمشاركة في عملية إتخاذ القرار . لذا فإن مبدأ نظرية تتبّاع لتوسيع نفوذ المرؤوسيين لا يجد صدى عند هذه النوعية من القادة.

ومن زاوية أخرى، فإن القائد ذو النمط (Y)، على خلاف زميله ذو النمط (X)، يرى بأن المرؤوس له القدرة على الرقابة الذاتية في عمله وأن الأفراد لديهم الميل الطبيعي لأداء أعمالهم دونما إكراه . لذلك فإن النوع (Y) يميل إلى زيادة نفوذ مرؤوسيه. ولقد وجدت دراسة Hollander & Offerman, 1990) بأن القائد الأتوocraticي أي ذو النوع (X) يخلق جواً في

اتخاذ القرار لأن الحاجة إلى النفوذ لديه مرتفعة وبالتالي تعيقه عن تقويض بعض صلاحياته أو زيادة مشاركة مرؤوسيه في إتخاذ القرار لأنه يعتقد بأن التقويض أو المشاركة قد يفقده نفوذه. لذلك، وبناء على نظرية ماكريغر يمكننا الإستنتاج بأن نمط القائد يؤثر على توزيع النفوذ والسلطة في المنظمة سواء بالزيادة أو النقصان.

رابعاً : طبيعة نشاط المنظمة :

أيضاً من الدراسات المشهورة في حقل الإدارة تلك التي قام بها بربنز وستوكر (Burns & Stalker, 1961) ، حيث وجدوا بأن هناك نوعان من المنظمات الأول ذو تركيب ميكانيكي (Mechanistic) والثاني ذو تركيب عضوي (Organic) . فالمنظمات ذات التركيب الميكانيكي تمثل إلى البيروقراطية والمنظمات ذات التركيب العضوي تمثل إلى المرونة . كما ذكر تاننباوم في كتابه هذان النقطان من المنظمات (أنظر : Tennenbaum , 1968) .

وبناء على ذلك ، يمكننا الاستنتاج بأن المنظمات ذات الطابع الميكانيكي تمثل إلى عدم المشاركة في إتخاذ القرارات أو التقويض لما لطبيعة أعمالها من رتابة ونظم ولوائح موضوعه سلفا . بينما تكون المنظمة ذات الطبيعة العضوية مياله إلى أساليب التقويض والمشاركة نظراً لطبيعتها المرنة والتفاعلية مع البيئة والتي بدورها تعكس على مناخها التنظيمي القابل لأساليب زيادة النفوذ العاملين .

خامساً : طبيعة بيئه الأعمال :

إن درجة استقرار بيئه العمل التي تمارس بها المنظمات نشاطها لها أثراً في تركيب المنظمة وفلسفه ادارتها . وقد أشار دنكن (Duncan , 1972) ومايلز (Miles , 1975) إلى أن درجة عدم الثابتك في بيئه الأعمال هي مقرر رئيس للتركيب التنظيمى للمنظمات . ففي البيئة ذات الدرجة العالية من عدم الثابتك ، غالباً ما يكون هناك تغيرات سريعة وأنماط عمل غير بيروقراطية كما تكون لا مركزية بطبعتها . وحينما تكون بيئه الأعمال مستقرة فإن النمط

لبيروقراتي سيسود ويصحبه ظواهر المركزية وأحادية إتخاذ القرار . كذلك أبرزت دراسة ننجز (Pennings, 1987) دور بيئه الاعمال وتأثير الوحدات التنظيمية بها . حيث انأخذ بيئه اعمال عند تصميم الوحدات التنظيمية في الحسبان يعزز من كفاءة المنظمات .

مسافة الى ذلك، فإننا نستنتج بأن المنظمات التي تعمل في بيئات مقلبة تميل إلى تعزيز نفوذ رؤوسها وإعطائهما حرية أكبر في إتخاذ القرارات والمشاركة في وضعها ، بينما المنظمات التي تعمل في بيئات مستقرة تتجه النمط البيروقراتي الذي بدوره لا يشجع على زيادة نفوذ مرؤوسين بشكل عام .

بادساً : الثقافة الوطنية (National Culture)

ن الأفراد حول العالم يختلفون بطرق تفكيرهم وطبعاتهم وأنماط حياتهم فكل أمة أو بلد أو مجموعة أثبته فلسفتها الخاصة والتي بدورها تؤثر على أساليب الإدارة المتبعة .

من الدراسات المشهورة في الأدب الإداري المقارن تلك التي قام بها هوفستد (Hofstede , 1980) ، والتي بحث فيها أربعين بلدا حصل منها على (١٦٦) ألف استبيان عن إتجاهات ثقافة في هذه البلدان المختلفة . وقد توصل إلى أن هناك أربعة عوامل مميزة لكل بلد أو ثقافة هي :

مسافة النفوذ (Power Distance)

درجة تجنب حالة عدم التاكد (Uncertainty Avoidance)

فردية - الجماعية (Individualism – Collectivism)

ذكرية - الانوثوية (Masculinity – Femininity)

لأغراض هذه الدراسة، فإننا سنركز على عاملين من العوامل الأربع السابقة رأينا بأن لهما علاقة تأثيرية على درجة النفوذ في المنظمات عبر البلدان المختلفة وهذا العاملان هما "مسافة نفوذ" و "درجة تجنب حالة عدم التاكد" .

عرف هوفستد "مسافة النفوذ" بأنها : الدرجة التي يقبل بها المجتمع بأن النفوذ في المنظمات وزع بصورة غير متساوية . كما عرف درجة تجنب حالة عدم التاكد بأنها: الدرجة التي يشعر بها المجتمع بأنه مهدد بأوضاع غير مؤكدة أو غامضة ويحاول تجنبها عن طريق الاستقرار وظيفي وإنشاء قواعد تنظيمية رسمية .

لا تقبل زيادة نفوذ منتسبيها. بينما في البلدان ذات مسافة النفوذ المنخفضة فإن أنماط الإدرا

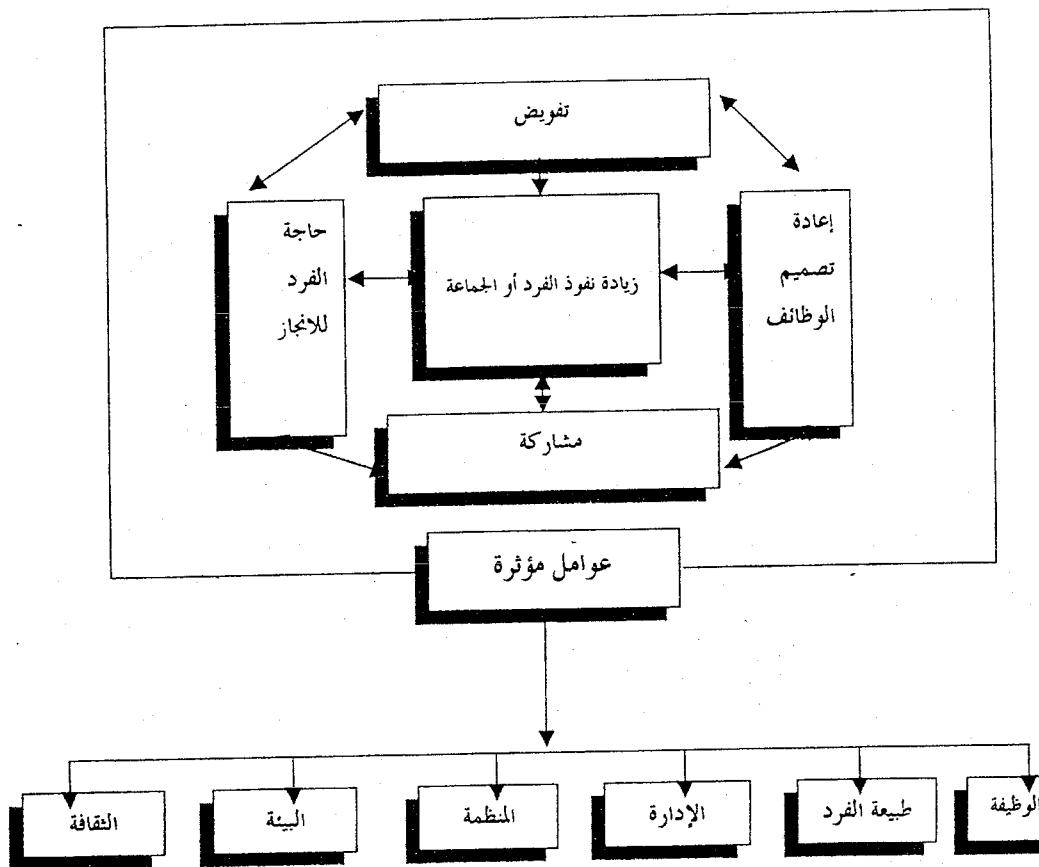
المشاركة والمياله إلى إكساب العاملين سلطات أكبر قد تكون هي السائدة.

ذلك فإن البلدان ذات الدرجة العالية من تجنب حالة عدم التاكم والتى تسود بها النظم المكتو
والإجراءات المعدة مسبقا لا تميل إلى زيادة نفوذ منتسبيها.

هذا، وأشارت دراسة زيفين (Zeffane , 1988) إلى أن المستوى الصناعي للدولة
أثر على فلسفة الإدارة وقبولها لمبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات ، حيث وجدت بأن الد
النامية تكون فيها عملية المشاركة ذات طابع سياسي أو أيديولوجي، بينما الدول المتقدمة إقتصا
تكون المشاركة فيها نابعة من سياسات ثابتة ومتينة على أسس العلاقات الإنسانية في الإدارة.
أن المنظمات في الدول المتقدمة تكون الإدارة متقبله أكثر لزيادة نفوذ منتسبيها مقارنة بـ
الموجودة في الدول الأقل تقدما .

ويوضح شكل رقم (١) النموذج المقترن لتطوير مفهوم نظرية النفوذ

النموذج المقترن لتطویر نظریة النفوذ لتأثیبم



لقد تم تحليل نظرية النفوذ والستى تقوم على فرضيه اساسيه بان كمية النفوذ للأفراد او المجموعات هى كمية متغيرة يمكن زيادتها دونما اثر على نفوذ افراد او مجموعات أخرى . كذلك ربطت النظرية كمية النفوذ مع فاعلية المنظمة حيث أن زيادة نفوذ الأفراد او المجموعات يؤدى إلى رفع كفاءة المنظمة وتحسين أدائها .

كذلك، تم تقديم نموذج مطور يوضح الأسس التي تقوم عليها عمليات زيادة النفوذ وهى التقويض أو المشاركة والتى تتبع من دعائم ثابتة أرسنها المدارس الفكرية فى الادارة وخصوصا مدرسة إعادة تصميم الوظائف.

بالإضافة إلى ذلك، وضح النموذج المقترن العوامل التي تؤثر على عمليات زيادة نفوذ العاملين وهى عوامل تكون مرتبطة بالوظيفة والفرد والإدارة والمنظمة وبينة الأعمال والثقافة الوطنية. كما أستعان النموذج المقترن بدراسات رائدة في الفكر الإداري تم ربطها لتحقيقه وبناءه.

وحيث أن العملية البحثية هي عملية مستمرة ومكملة لبعضها البعض فإننا نوصي بالآتى كمفترحات لجهود بحثية مستقبلية :

- لقد ربطت نظرية تأثيم بين زيادة النفوذ للعاملين وزيادة كفاءة المنظمة ، والسؤال الذى يطرح نفسه ما هو نوع النفوذ المطلوب هل هو زيادة فى التقويض أو زيادة فى المشاركة أو خليط منهما أو أمرا آخر غيرهما ؟ كذلك ما هي الكمية المطلوبة والمناسبة من النفوذ المقترن ؟
- تحت أي ظروف يمكن زيادة نفوذ العاملين ؟ هل هناك عوامل أخرى تؤثر في التفاعل بين المتغيرات غير تلك التي تم إقتراحها في هذه الدراسة ؟
- هل هناك صفات شخصية في الأفراد سواء الرؤساء أو المرؤوسين تؤثر في رغبتهم أو ميلهم نحو إعطاء أو تحمل المسؤولية أو زيادة النفوذ بشكل عام ؟

هل هناك عوامل ديموغرافية لها أثر في عملية التفاعل الفردي أو الجماعي مثل جنس الموظف ، مستوى التعليمي ، مستوى المعيشة ، طرق تفكيره ، وما إلى ذلك من العوامل الأخرى ؟

ما هي صور النفوذ المطلوبة ؟ هل المشاركة في القرارات تتم بصورة فردية أو لجان أو فرق عمل ؟ وما هي الوسيلة المناسبة وتحت أي ظروف عملية وفردية ؟

Abdel-Halim, A. 1983a. Effects of Task and Personality Characteristics on Subordinate Response to Participative Decision Making. *Academy of Management Journal*, 26: 477-484

Abdel-Halim, A Power Equalization, Participative. 1983b. Decision-Making, and Individual Differences. *Human Relations*, 36(8): 683-704.

Bachman, G.G., Smith, C.G., and Slesinger, J.A. 1966. Control, Performance, and Satisfaction: An Analysis of Structural and Individual Effects, In Tannenbaum, Arnold S.,(Ed), *Control in Organizations*, (1968) New York: McGraw Hill, P:213-227.

Bachman, G.G., and Tannenbaum, A.S. 1966. Satisfaction Relationship The Control-Across VariedAreas of Experience, In Tannenbaum, Arnold S.,(Ed), *Control in Organizations*, (1968) New York: McGraw Hill, p: 241-249

Bartolke, K., Eschweiler, W., Flechsenberger D., and Tannenbaum, A.S. 1982. Workers' Participationand the Distribution of Control as Perceived by Members of Ten German Companies, *Administrative Science Quarterly*, 27(3): 380-397.

Bierstedt, R. 1950. An Analysis of Social Power. *American Journal of Sociology*, 15(6): 730-738.

Bowers, D. G. 1964. Insurance Company, In Organizational Control in An Tannenbaum, Arnold S., (Ed), *Control in Organizations*, (1968) New York: McGraw Hill, p. 113-123.

Brown, L.H. 1989. Locus of Control and Degree of Organizational Democracy, *Economic and Industrial Democracy*, 10(4): 467-498.

Burns, T. & Stalker, G. 1961. *The Management of Innovation*. London: Tavistock.

Dahl, R.A. 1957. The Concept of Power, *Behavioral Science*, 2: 201-215.

Duncan, R. 1972. Charecteristics of Organizational Environments and Perceived Environmental Uncertainty, *Administrative Science Quarterly*, 17: 313-327.

Farris, G.F., and Butterfield, D.A. 1972. Control Theory in Brazilian Organization, *Administrative Science Quarterly*, 18(4): 574-585.

French, J.R.P. & Raven, B. 1959. The Bases of Social Power," In Natemeyer, Walter E., & Gilberg, Jay S. (Eds), "Classics of Organizational Behavior", (1989), Danville: The Interstate Printers and Publishers, Inc. p: 193- 205.

Hackman, J.R. & Oldham, G.R. 1976. The Design of Work: Test Motivation Through of a Theory. *Organizational Behavior and Human Performance*, 16: 250-279.

Hersey, P. & Blanchard, K.H. 1993. *Management of Organizational Behavior: Utilizing Human Resources*,(Sixth Edition), Englewood Cliffs: Prentice Hall.

Hofstede, G. 1980. Motivation, Leadership, and Organization: Do American Theories Apply Abroad?, *Organizational Dynamics*, Summer Issue: 42-63.

Hollander, E. P., & Offermann, L. R. 1990. Power and Leadership: Relationship in Transition. *American Psychologist*, 45: 179-189.

Katz, D. & Kahn, R.L. 1978. *The Social Psychology of Organizations*, (Second Edition), New York: John Wiley & Sons.

Kavcic, B., Rus, V., and Tannenbaum, A. 1971. Control, Participation, and Effectiveness in Four Yugoslav Industrial Organizations. *Administrative Science Quarterly*, 16(1): 74-86.

Kavcic, B. & Tannenbaum, A.S. 1981. Control, Participation, and Effectiveness in Four Yugoslav Organization. *Human Relations*, 34(5): 397-417.

Leana, C.R. 1987. Power Relinquishment Versus Power Sharing: Theoretical Clarification and Empirical Comparison of Delegation and Participation. *Journal of Applied Psychology*, 72: 228-233.

McClelland, D. C. 1975. *Power: The Inner Experience*. New York: Irvington.

McGregor, D. 1960. *The Human Side of Enterprise*. New York: McGraw-Hill.

McMahon, J.T., & Ivancevich, J.M. 1976. A Study of Control In A Manufacturing Organization: Managers and Non-Managers. *Administrative Science Quarterly*, 21(1): 66-83.

Miles, R.E. 1975. *Theories of Management: Implications for Organizational Behavior and Development*. New York: McGraw-Hill.

Pfeffer, J. 1992. *Managing with Power: Politics and Influence in Organizations*. Boston: Harvard Business School Press.

Rogers, M.F. 1973. Instrumental and Infra-Resources: The Bases of Power. *American Journal of Sociology*, 79(60): 1418-1433.

Smith, C.G., & Tannenbaum, A.S. 1963. Organizational Control Structure: A Comparative Analysis. In Tannenbaum, Arnold S.,(Ed), *Control in Organizations*,(1968) New York: McGraw Hill, p. 73-89.

Smith, C.G., & Ari, O. N. 1964. Organizational Control Structure and Member Consensus. In Tannenbaum, Arnold S., (Ed), *Control in Organizations*,(1968) New York: McGraw Hill p. 145-163.

Smith, C.G., & Brown M.E. 1964. Communication Structure and Control Structure in a Voluntary Association. In Tannenbaum, Arnold S., (Ed), *Control in Organizations*,(1968) New York: McGraw Hill p. 145-163.

Tannenbaum, A.S. 1956. Control Structure and Union Functions, In Tannenbaum, Arnold S., (Ed), *Control in Organizations*, (1968) New York: McGraw Hill, p. 31-43.

Tannenbaum, A.S. 1961. Control and Effectiveness in a Voluntary Organization, In Tannenbaum Arnold S., (Ed), *Control in Organizations*, (1968) New York: McGraw Hill, p. 55-71.

Tannenbaum, A.S. 1962. Control in Organization : Individual Adjustment and Organizational Performance. *Administrative Science Quarterly*, 7(2): 237-257.

Tannenbaum, A.S. 1968. *Control in Organization*, New York: McGraw-Hill.

Tannenbaum, A.S. & Georgopoulos, B.S. 1957. The Distribution of Control in Formal Organizations, In Tannenbaum, Arnold S., (Ed), *Control in Organizations*, (1968) New York: McGraw Hill p. 45-54.

Tannenbaum, A.S., Kavic, B., Rosner, M., Vianello, M., and Wieser, G.1974. *Hierarchy in Organizations*, San Francisco: Jossey-Bass

Tannenbaum, A.S., & Rozgonyi, T.I. 1986. *Authority and Reward in Organizations: An International Research*, Ann Arbor, Michigan: University of Michigan.

Vroom, V. H., & Yetton, P.W. 1973. *Leadership and Decision Making*. Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh.

Yukl, G.A. 1994. *Leadership in Organizations*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Zeffane, R. 1988. Participative Management in Centerally Planned Economics: Algeria and Yugoslavia. **Organization Studies**, 9:393-422

المتحدة الامريكية ، ١٩٩٦ ، أستاذ مساعد ، قسم الادارة والتسويق ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الكويت ، لديه اهتمامات بحثية في إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي وأدارة المشاريع الصغيرة ودور المعلومات في بيئة الاعمال .

د . عبد الله خالد العويهان ، دكتوراه الفلسفة في إدارة الاعمال ، جامعة سانت لويس ، الولايات المتحدة الامريكية ، ١٩٩٦ ، أستاذ مساعد ، قسم الادارة والتسويق ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الكويت ، لديه اهتمامات بحثية في إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي وأدارة المشاريع الصغيرة ودور المعلومات في بيئة الاعمال .

د . راشد شبيب العجمى ، دكتوراه الفلسفة في إدارة الاعمال ، جامعة كنت ستيت ، الولايات المتحدة الامريكية ، ١٩٩٥ ، أستاذ مساعد ، قسم الادارة والتسويق ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الكويت ، لديه اهتمامات بحثية في إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي وأدارة المشاريع الصغيرة ودور المعلومات في بيئة الاعمال .

Tannenbaum's Control Theory: Evaluation and Developmen

Awad M. Al-Zufairi, Ph.D.

Abdullah Kh. Al-Owaihan, Ph.D.

Rashid Sh. Al-Ajmi, Ph.D.

Kuwait University
College of Administrative Sciences

Abstract:

The aim of this study was to evaluate and develop Tannenbaum's Control Theory (TCT), which sees control as an expanding rather than a constant quantity. After reviewing research done on TCT new suggestions were provided. The current study explores the moderating variables that effect the process of control. Six variables were identified and a new model was suggested.